نقاط العمل الأساسية الحالية

اليمين المتطرف

لا يمثل اليمين المتطرف إيديولوجياً بنية موحدة في ساكسونيا-انهالت، بل ينطوي على العديد من أهداف متباينة ومظاهر وعناصر مختلفة من حيث الإيديولوجية العرقية والقومية ومعاداة السامية. ويسود في نطاق اليمين المتطرف الرأي القائل بإن العرق أو القوم أو الجنس يحدد بهم قيمة الشخص. وبهذا التصور يهدف اليمين المتطرف إلى تمييز أتباعه عن الأجانب واللاجئين ومن ثم استبعادهم من ألمانيا. وإلى جانب أشكال من التنظيمات والرابطات الوثيقة لليمين المتطرف توجد هناك كذلك تجمعات أخرى غير منظمة مثل الشللية والمجموعات المستقلة، الذين يستخدمون العنف ويستعملون السلاح – في بعض الأحيان بشكل تلقائي دون تخطيط مسبق، وأحياناً بأسلوب مخطط متآمر. ويجب على دائرة حماية الدستور أن تستجيب بمرونة وبسرعة لمثل هذه النشاطات العدائية وأن تعلم أجهزة الشرطة والحكومة عنها في الوقت المناسب دون أي تأخير.

اليسار المتطرف

يتحدد اليسار المتطرف في ساكسونيا-انهالت بشكل أساسي بتيارات وبنيات من المتطرفين تضم أحزاب لينينية ماركسية وأوساط لا سلطية وتقسيمات شيوعية ثورية، والتي تدعو إلى التدخل القسري ضد الشرطة وممثلي السلطة السياسية والإدارية. وتسعى كل الجهات اليسارية هذه إلى التغلب على نظام المجتمع المدني "الرأسمالي / البورجوازي".

وفي السنوات الأخيرة ظهر موضوع جديد بين صفوف اليسار المتطرف في ألمانيا: ألا وهو مناهضة العولمة ونقد النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي. وفي الأونة الأخيرة ظهرت موجة من العنف ضد مؤتمرات اقتصادية عالمية مختلفة، مما يجعل دائرة حماية الدستور مطالبة بالعمل على كشف مخططات أعمال العنف هذه وإعلام الجهات المسؤولة والسلطات التنفيذية بما تدبره هذه الجماعات مستقبلياً.

التطرف الإسلامي / الإسلاموي

ليس دين الإسلام هو بنفسه هدفاً للمراقبة من قبل دائرة حماية الدستور. هذا لأن أي ممارسة للشعائر الدينية محمية بموجب الدستور الألماني. حيث يضمن الدستور لكل إنسان في ألمانيا حرية التدين (انظر الدستور / القانون الأساسي، مادة 4). ويتجلى المضمون الأساسي لحرية التدين في دستور ألمانيا والبلاد في التعامل مع جميع الديانات بشكل متكافئ. فالدولة ملتزمة بالحياد تجاه كل الديانات دون تفضيل أو إجحاف. لذلك لا يوجد في الدستور الألماني ما يسمى بكنيسة الدولة أو دين الدولة. وبالنسبة إلى دين الإسلام، فالمسلمون هم جزءٌ من المجتمع الألماني. ويمثلون بعددهم البالغ خمسة ملايين مسلم ثالث أكبر جماعة دينية في ألمانيا.

أما فيما يخص "الإسلام السياسي" فهذا أمر آخر. "الإسلام السياسي" هو مصطلح يستخدم لتوصيف توجه بأن الإسلام ليس ديانة فحسب، بل أيضاً نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي، يهدف به أتباعه إلى التأثير على بنية ومؤسسات الدولة، حتى يتمكنوا من الاستيلاء على السلطة مباشرة. ومنظمات "الإسلام السياسي / الإسلاموية" كمنظمة الإخوان المسلمين (MB) أو الجماعة الإسلامية مللي جوروش (بالتركية: Milli Görüş) تتهم بأنها تحاول بطريقة أو أخرى الوصول إلى الحكم والاستفراد به، وبناء دولة دينية حيث تطبق أحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى "حاكمية الله"، ولا إلى مبادئ الديمقراطية والتعدد الحزبي الديمقراطي. وكما هو موضح سابقاً، فإن القانون الأساسي / الدستور في ألمانيا ينص على الفصل بين الدين والدولة وأن مسألة اتباع الشريعة الإسلامية أو غيرها من الشرائع يمثل شأناً خاصاً بكل فرد في المجتمع لا تتدخل فيه الدولة. وهنا يكمن التعارض بين الدستور الألماني والفكر الإسلاموي فيما يخص الفصل بين الدين والدولة.

وبالنسبة لجماعات "السلفية"، فهي جزءٌ من التيارات الدينية الأصولية التي تحاول تخليص الدين الإسلامي من كل العادات والممارسات التي تعتبرها السلفية مخالفة "لجوهر الإسلام الصافي". ويشمل ذلك جميع تلك الأشياء المرتبطة بالمجتمع الألماني، والتي تعتبر هنا أساسية وطبيعية، مثل النظام الديمقراطي وسيادة الشعب والمساواة بين الرجل والمرأة وحرية ممارسة الشعائر الدينية الممتنعة عن تكفير الأشخاص الآخرين المخالفين عنهم.

أما الحركات الجهادية المسلحة، فإنها تستخدم منهج العنف والإرهاب، بغية تحقيق أهداف لهم، وخلق أجواء من الخوف والرعب بين أفراد المجتمع الألماني من المدنيين. علاوة على هذا، فقد جاء عدد من "المجاهدين" سواء لاجئاً أو مهاجراً إلى ألمانيا، ممن قاتلوا سابقاً في الحرب الأهلية السورية في خدمة "الدولة الإسلامية / داعش" أو "جبهة النصرة" أو جماعات إرهابية مسلحة أخرى.

خلافاً للولايات الألمانية الأخرى خاصةً الغربية، لا يتواجد في ولاية ساكسونيا-انهالت إلا العدد القليل من أنصار هذه التيارات المتطرفة؛ وعلى الرغم من ذلك فإن عددهم يتزايد باستمرار في السنوات الأخيرة. ومن الضرورة بشيء تحديد ومراقبة مثل هذه العناصر المتطرفة من قبل دائرة حماية الدستور، دون أن يتعرض المسلمون في بلادنا لموجة شك عام فيما يتعلق بالتزامهم واحترامهم لقوانين البلاد وللدولة الألمانية.

أسئلتكم مهمة بالنسبة لنا!

هل لديكم أية أسئلة أو استفسارات؟ يسعدنا إجابتكم على أسئلتكم!

يمكنكم الحصول على المزيد من المعلومات عن عمل حماية الدستور على موقعنا الإلكتروني التالي:

https://mi.sachsen-anhalt.de/verfassungsschutz/

إذا كان لديك أي أسئلة عن عملنا أو إذا رغبت في التواصل مع مشرفي وكالتنا، فيمكنك أن تكتب لنا على البريد الإلكتروني التالي:

verfassungsschutz@mi.sachsen-anhalt.de

تجدون على هذا الرابط المزيد من المعلومات من قبل الوكالة الاتحادية وهيئات حماية الدستور في الولايات الأخرى عن التطرف الإسلامي / الإسلاموي:

https://mi.sachsen-anhalt.de/verfassungsschutz/

verfassungsschutzbehoerden-aller-bundeslaender/

هل ترغب في الخروج عن التطرف أو الحصول على معلومات بخصوص التخفيف من حدة التطرف؟ هنا يمكنك التواصل مع هيئة التنسيق المتخصصة في "التطرف الديني" (Koordinierungsstelle des Landespräventionsnetzwerkes Islamismus/Salafismus in Sachsen-Anhalt)

Tel.: ++49-391 567 4639

كما يمكنك كذلك الاتصال بالدائرة الاستشارية المتخصصة في "التطرف" بالمكتب الاتحادي للهجرة وشئون اللاجئين:

Tel.: ++49-911 943 43 43

بيانات الصور:

https://adobe.stock.com/de

الناشر:

وزارة الداخلية والرياضية لولاية ساكسونيا-انهالت

Nachtweide 82, 39124 Magdeburg

الموقف: يناير 2019

حماية الدستور
في ولاية ساكسونيا-انهالت

ما هي حماية الدستور؟
- معلومات للمواطنين العرب

SACHSEN-ANHALT

Ministerium für
Inneres und Sport

ما هي مهام حماية الدستور؟

تعتبر حماية الدستور "نظام انذار مبكر"، يُمكن به التعرف على الأخطار المهددة للديمقراطية مبكراً. وتتمثل مهمة هيئة حماية الدستور في جمع المعلومات عن كل الجهود المعادية للدستور وكذلك كل أنشطة التجسس ضد البلاد. يتم اعداد وتحليل تلك المعلومات وتقديمها لبرلمان وحكومة الولاية ولوزير الداخلية وكذلك للجمهور العام. وتحتاج السلطات العامة بصورة خاصة إلى هذه المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد مثل هذه الجهود العدائية. كما يشمل عمل حماية الدستور على عملية تحديد كل الجهود الموجهة ضد مبادئ الدستور الأساسية والمسماة بـ "النظام الأساسي الديموقراطي الليبرالي"، وأهمها ما يلي:

- احترام حقوق الانسان (مثل حرية الدين وحرية الرأي والمساواة بين الرجل والمرأة)
- السيادة للشعب (يعني هذا أن سلطة الدولة تنبثق من الشعب ويمارس الشعب هذا الحق مثلاً عن طريق الانتخابات)
- الفصل بين السلطات (يعني هذا بصورة خاصة الحكم الذاتي للمحاكم واستقلالها)
- مسؤولية الحكومة (يشمل هذا الإمكانية القانونية لتغيير الحكومة عبر الانتخابات وكذلك مسؤولية الحكومة أمام البرلمان)
- مشروعية الإدارة (يعني هذا أن السلطات التنفيذية ملزمة بالقانون وبالنظام التشريعي)
- استقلالية المحاكم (يعني هذا أن السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية)
- مبدأ التعددية الحزبية (يتنافس في دولة الديمقراطية العديد من الأطراف والأحزاب للوصول إلى السلطة السياسية)
- تكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب السياسية (يعني هذا الإنصاف والمساواة في المنافسة السياسية)
- الحق في ممارسة المعارضة السياسية في إطار القانون والدستور (وهذا يعزز الحق في معارضة برلمانية ضد الأحزاب الحاكمة)

ومن مهام حماية الدستور كذلك التعرف على كل الجهود الموجهة ضد أمن ووجود الجمهورية الفيدرالية أو أي ولاية اقليمية في ألمانيا. وكذلك كل الجهود الموجهة ضد فكرة التفاهم والتعايش السلمي بين شعوب العالم.

ما هو الفرق بين حماية الدستور والمخابرات في بعض البلدان العربية؟

حماية الدستور في ألمانيا:

- ليست شرطة سرية: أي، بوليس خفي الموجود لاعتقال واستجواب وتعذيب المواطنين – وكل هذا في الظلام؛
- ليست منظمة حكم خفية: أي، قوة سياسية تعمل في الخفاء للتلاعب بالعمليات السياسية وللإمساك بالخيوط من وراء الكواليس؛ أي، ليست بقيادة عليا كامنة لإدارة المجتمع ووسائل الإعلام؛
- ليست آلية للسلطة من أجل اضطهاد الشعب: أي، جلادون يستعبدون الناس والمواطنين حتى لا يحيدون عن خط الحكومة؛
- ليست آلية لتفتيت المعارضة السياسية: أي، لإضعاف المقاومة السياسية بطريقة الإرهاب النفسي والبدني.

حماية الدستور في ولاية ساكسونيا-انهالت

حماية الدستور في ألمانيا هي هيئة منظمة بشكل لا مركزي. وهنا ينعكس أيضاً نظام الإدارة العامة في بلادنا القائم على نظام الهيكل الفيدرالي. فبجانب الدائرة الاتحادية لحماية الدستور - ومقرها كولونيا وبرلين -، توجد هناك 16 هيئة إقليمية أخرى لحماية الدستور. والهيكل الفيدرالي في ألمانيا يمنع الدائرة الاتحادية أن تعطي تعليمات وأوامر للمكاتب الإقليمية؛ فوظيفتها هي وظيفة تنسيقية فقط.

وحماية الدستور في ولاية ساكسونيا-انهالت هي واحدة من مهام وزارة الداخلية والرياضة والتي تضم قسماً خاصاً يعمل على حماية الدستور. ويتألف هذا القسم من خمسة أقسام، ألا وهي:

1. المسائل القانونية الأساسية؛ الخدمات الداخلية للإدارة؛ تكنولوجيا المعلومات
2. عمليات تحصيل وتحليل المعلومات في مجال اليمين المتطرف واليمين الإرهابي
3. عمليات تحصيل وتحليل المعلومات في مجال اليسار الراديكالي واليسار الثوري؛ التطرف من جانب الأجانب؛ الإسلام السياسي والجهادي
4. مكافحة التجسس؛ حماية الاقتصاد في الولاية؛ المهام المتصلة بتدابير الوقاية من التطرف (وهذا يشمل نشاطات العلاقات العامة وكذلك نشاطات التدريس والتعليم)
5. الاستخبارات بالطرق السرية وبالأشكال المغلقة (المراقبة والتحريات وجمع المعلومات).

وعلى كل العاملين في دائرة حماية الدستور أن يخضعوا للفحص الأمني. ويحظر عليهم أن يكونوا أعضاء سابقين لوزارة أمن الدولة (شتاسي) ولنظام الاضطهاد السياسي الذي كان سائداً خلال فترة ألمانيا الشرقية DDR (كما يرد هذا في القانون لحماية الدستور، مادة 3، فصل 2). وعقب انهيار نظام ألمانيا الشرقية DDR في عام 1990 كان تأسيس دائرة حماية الدستور بمثابة بداية جديدة تنأى بكل وضوح عن ممارسات هذه الفترة الغابرة التي قام بها نظام الشتاسي بشكل تعسفي وسري دون رقابة الدولة وبعيداً عن الأسس القانونية.

واجبات ووسائل حماية الدستور

ولإنجاز مهمتها أن تكون "نظام انذار مبكر" للمجتمع، فإنه من الضروري لدائرة حماية الدستور الحصول على الكثير من المعلومات. ولذلك فمن مهامها الأساسية أن تجمع وتحلل المعلومات، خاصةً من الأخبار والوثائق والأشخاص، والتي يفترض أنها تتعلق بنشاطات مناهضة للدستور.

وتستخلص الدائرة غالبية المعلومات (حوالي 80%) من مصادر مفتوحة يُمكن لكل الناس قراءتها والحصول عليها، مثل الجرائد والمجلات، النشرات والبيانات، الكتب والكتيبات، وكل من وسائط الإعلام المرئية والمطبوعة. كما تستمد دائرة حماية الدستور العديد من المعلومات من الأحداث العامة والفاعليات المتاحة للجميع من الجمهور. إلا أن عملية تحصيل المعلومات الاستخبارية من المصادر المفتوحة ليست دائماً بالفعالة أو الممكنة حيث أن بعض المجموعات المتطرفة المناهضة للدستور تتصرف بأساليب تآمرية.

وفي مثل هذه الحالات يجوز لدائرة حماية الدستور استخدام سبل وعملاء المخابرات لتحصيل المعلومات (من المصادر غير المفتوحة) ولكن داخل الإطار القانوني المحدد لها وفي ظل ظروف معينة فقط. على سبيل المثال، اذا استخدمت دائرة حماية الدستور هذه السبل والعملاء (فيما ذلك مثلاً المتباحث العميل المتخفي الذي هو من موظفي الدائرة أو المخبر الذي يكون جزء من مجموعة متطرفة بينما يعمل مع حماية الدستور) فإنه لا يجوز لهم أن يرتكبوا أي جرائم خلال هذه المأمورية. كما أنه لا يسمح لهم بأي نوع من السيطرة أو التأثير على القيادات والتوجهات داخل المجموعات التي تم إرسالهم إليه.

وبالإضافة إلى عمليات جمع وتحليل المعلومات، تعد عملية التعريف بعملها من بين المهام الأساسية لدائرة حماية الدستور. لذلك تقوم الدائرة بصفة دورية بإعلام المواطنين عن نتائج أعمالها. يتم ذلك عن طريق التقرير السنوي لحماية الدستور مثلاً، وأشكال أخرى مثل المنشورات الأحصائية ونشرات مجريات الأحداث والمحاضرات التخصصية العامة في أماكن مختلفة في البلد مثل المدارس والجامعات، والجمعيات والرابطات والشركات، والسلطات المحلية والمدنية (الشرطة، السلطات القضائية، مصالح الأجانب، مؤسسات السجون، إلخ).

ومن أهم أنواع الإعلام بأعمالها ما يلي:

- التقارير عن "حال البلد" فيما يخص التطرف السياسي في ولايتنا
- تحديد الأخطار التي يشكلها المتطرفون والإرهابيون وتقييم المخاطر
- التدليل إلى تخطيطات مبيتة لتنفيذ اعتداءات على أراضي البلاد
- تقديم التحاليل للقضايا المتعلقة بالأمن في ولايتنا
- التقارير الدورية خلال الفترة التي تتم فيها جلسات اللجنة البرلمانية (أنظر فيما يلي)
- الإجابة على الأسئلة التي يطرحها أعضاء برلمان ساكسونيا-انهالت أو ممثلون من الصحافة والإعلام.

ما هو الفرق بين حماية الدستور والشرطة؟

خلافاً عن الشرطة فإن دائرة حماية الدستور تتسم بما يلي:

- ليس لها أن تعتقل أو تحقق مع أي شخص،
- ليس لها أن تفتش أي مسكن أو أي منزل،
- ليس لها أن تحجز على أغراض شخصية أو وثائق رسمية أو غير رسمية.

كما أنها لا تدرج إدارياً إلى أي قسم شرطة في البلاد.

وكما أوضحنا سلفاً فإنه من المهام الأساسية لحماية الدستور التعرف على كل الجهود التي توجه ضد مبادئ الدستور الأساسية القيمة، والمسماة بـ "النظام الأساسي الديموقراطي الليبرالي"، سواء كانت هناك جريمة قد تم ارتكابها أم لا. فالأمر الأساسي هو إذا كان هناك جهد سياسي ما يناهض القيم والمبادئ الدستورية التي تمثل نظامنا الديمقراطي. وهذا هو الحال في مجال التطرف غير العنفي الذي يحترم ممثلوه شكلياً قواعد وقوانين الدولة الديمقراطية ولا يرتكبون أي جريمة ولا يؤيدون استخدام العنف. ويسمى هذا النوع من التطرف بـ "التطرف المتقيد بالقانون" (legalistischer Extremismus)، وعلى الرغم من صفته المتوافقة مع القانون شكلاً، فإن هيئة حماية الدستور تراقب كذلك هذا النوع من التطرف. وهذا فرق كبير آخر بين عمل ومهام الشرطة وحماية الدستور.

مَن الذي يراقب دائرة حماية الدستور؟

يتم مراقبة دائرة حماية الدستور من قبل لجنة برلمانية تم انشأها خصيصاً لهذا الغرض، واسمها الدقيق هو لجنة الرقابة البرلمانية لحماية الدستور. وتتألف هذه اللجنة من خمسة نواب في برلمان الولاية بما فيهم كذلك أعضاء من الأحزاب العاملة في المعارضة بالبرلمان. ومن أهم حقوق اللجنة هو الحق المتعلق بتوفير المعلومات المطلوبة واستماع الأشخاص الذين يعملون كمخبرين. كما أن لديها الحق كذلك في فحص الملفات والمستندات ودخول مباني الدائرة ومكاتبها. ومرتان خلال كل دورة انتخابية، تقدم اللجنة تقريراً عن عملها الرقابي إلى برلمان الولاية. والسبب الرئيسي لوجود هذه اللجنة هو التأكد من أن أنشطة دائرة حماية الدستور تسري وفقاً للدستور وللقوانين السائدة في بلدنا والولاية.